أ. آسيا غربوج - جامعة قسنطينة-

التضمين في النحو العربي وتطبيقاته في القرآن الكريم

التضمين هو كلمة تدور في كتب اللغة بين العروضيين والأدباء والنحويين والبيانيين، ولكل طائفة من هؤلاء معنى خاصا يفسرون به التضمين، والتضمين من الظواهر اللغوية التي تفطن إليها نحاة العرب القدامى تعريفا وتقعيدا واستخداما كآلية في معالجة النصوص وتفسير الأساليب ؛ إذ تداوله النحاة من منذ القرن الثاني للهجرة.

وقد عرّفوه وهو: " إشراب فعل معنى فعل آخر تداولها النحاة منذ القرن الثاني للهجرة"(1)، فيتوسع في استعمال لفظ توسعا يجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسبا له، فيعطي الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم "(2). فأغلب مباحثه في تعدية الفعل ولزومه والحقيقة والمجاز.

لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معا، والجمع بينهما مجاز خاص يعرف بالتضمين، لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة، والمعنى المراد من اللفظ المضمن معنى لفظ آخر، هو معنى ذلك اللفظ الآخر فقد دلّ عليه عن طريق المجاز، فاللفظ المضمن لا يفيد حينئذ غير هذا المعنى.

وهو على وجه الخصوص : أن يتضمن فعل معنى فعل آخر، وبذلك قد ينتقل الفعل إلى أكثر من درجة، فإن كان لازما يصبح بالتضمين متعديا، وإن كان متعديا لمفعول به فإنه يتعدى بالتضمين لأكثر، وتأويل الشواهد بحسب قواعد التعدي واللزوم نحو قوله تعالى: " وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحَ " البقرة /220، المعروف أن (يعلم) يتعدى بنفسه وجاء هنا في الآية الكريمة متعديا (بمن) لتضمن (يعلم) معنى (يميز) الذي يناسبه (من)، قال تعالى : " ليميز الله الخبيث من الطيب " الأنفال /37، وأفاد التضمين هنا أن الله يعلم المفسدين والصالحين ويميز بينهما. وفي قوله تعالى : "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوْ الخَوفِ أَذَاعُوا بِهِ " النساء /83، هنا في الآية ضمن (أذاعوا) معنى(تحدثوا) فتعدّى (بالباء) والمعنيان متناسبان والتقدير: "إذا جاءكم أمر من الأمن أو الخوف تحدثوا به معلنين ذلك ".

كما عرفه" ابن جني" موردا معه جملة من الأمثلة والشواهد التي نطق بها العرب الفصحاء، وذلك بقوله : " واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه "(3)، ويورد من الشواهد كقوله تعالى : " فَلَماً أَحَسَّ عِيْسَى مِنْهُمُ الكُفرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللّهِ قَالَ الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللّهِ آمَنَاً بِاللّهِ وَاشهَدْ بِأَناً مُسْلِمُونَ " آل عمران /52، أي: (مع الله)، وأنت لا تقول : سرت إلى زيد أي: (معه)، لكنه إنما جاء " من أنصاري إلى الله " لمّا كان معناه ينضاف " في نصرتي إلى الله ".

كما يأخذُ التضمين من الصور كإعطاء اللفظ مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى (4)، أو هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي معنى الكلمتين، فالكلمة قد تغني عن كلمة أخرى لتضمنها إياها ، ففي قوله تعالى:" واصبرْ نفسكَ معَ الذينَ يَدعُونَ رَبّهمْ بالغداةِ والعشيِّ يُريدونَ وجْهَهُ ولا تَعدُ عَيناكَ عَنهمْ تُريدُ زِينةَ الحياةِ الدّنيَا ولا تُطِعْ منْ أغفلناَ قلبهُ،عنْ ذِكرِناَ واتّبعَ هَوَاهُ وكانَ أَمْرُهُ فُرطاً " الكهف /28، والمراد نهي الرسول عليه الصلاة والسلام أن يزدري فقراء المؤمنين وتعلو عينه عن رثاثة زيهم طموحا إلى طراوة زي الأغنياء.

والمراد بوجه الله رضاه وطاعته، ومعنى ذلك " ولا تعد عيناك عنهم "، أي لا يجاوزهم نظرك إلى غيرهم، وتعديته (بعن) لتضمنه معنى (تنب) أي " لا ينب عنهم نظرك مبتعدا إلى غيرهم "، والغرض فيه إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاءه معنى.

وكذلك قوله تعالى : " مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ " البقرة /106، فإن (ما) تضمنت معنى (إنّ) الشرطية، لذا جزمت الفعل المضارع (ننسخ)، لأن أخذ لفظ حكم لفظ آخر ويتضمنه لا بدّ أن يكون حاملا لمعناه، ولذلك قال " الأشموني" في تعريفه للتضمين (هو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين).(5)

وهو يقع بتوسع وشيوع في أساليب العربية وتراكيبها، ويصف " ابن جني" اتساعه فيقول : (ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما ، وقد عرفت طريقه، فإذا مرّ بك شيء منه فتقبّله وآنس به، فإنه فصل في العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها، وفيه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد) (6). ثم قال : (فإنه فصل من العربية حسنُ المقيسِ).

وهذا التضمين لا يقول به كلّ النحاة وإنما يقول به " الخليل" و"سيبويه" وتبعهم في ذلك من جاء بعدهم، كما "ابن جني" في " الخصائص "، و" ابن القيم "في" بدائل الفوائد "، وبه يقول جمهور المفسرين وعلى رأسهم" ابن جرير الطبري "، و" أبو السعود "، " والقرطبي " وغيرهم كثير. أما الكوفيون لم يقولوا به بل أنكروه وجعلوا بدل هذا جعلوا أنّ الحرف هو الذي ينتقل في المعنى، أي بتناوب الحروف.

فمذهب البصريين يرى أنه ليس لحرف الجرّ سوى معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، وإذا وقع كلام وظهر أنه قد أنيب فيه حرف عن حرف آخر، فهناك طريقان قياسيان وطريق شاذ.

أما الطريقان القياسيان عندهم فإجراء استعارة في الحرف إن أمكن ذلك ، فإن لم يمكن حمل على تضمين الفعل معنى فعل يناسب الحرف الموجود، وذلك كي يبقى الحرف على معناه الأصلي الموضوع له ؛ فإن لم يمكن ذلك حمل على نيابة حرف عن حرف على وجه الشذوذ لا القياس وقلما تعذر ذلك.

وقد فهم من مذهب البصريين في حروف الجرّ فهمان كلاهما يخالف مذهب الكوفيين وهما:

الأول: أن الحرف له معنى واحد حقيقي لا يتعدّاه إلى غيره.

الثاني : وهو المختار أنّ الحروف لها معان عديدة لكن تلك المعاني لم يأتِ لها حرف آخر من حروف الجرّ، فمثلا (الباء) موضوعة للإلصاق والسببية والتعدية لا للمعاني المشهورة لغيرها.

فهم يقولون في قوله تعالى : "ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِيْ جُذُعِ النَّخْلِ " طه/71، هنا في الآية الكريمة (في) ليست بمعنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولكن لمّا كان (الصلب) بمعنى (الاستقرار) و(التمكن) عُدّي (بفي) كما يعدّى الاستقرار، فكما يقال (تمكن في الشجرة) كذلك ماهو في معناه، وهذا من طريق التضمين.

ويمكن أن يقال أن الاستعلاء بما يقتضيه من تمكن وثباتٍ شبيه بالظرفية التي تقتضي التمكن والثبات أيضا، فاستعملنا الظرفية مكان الاستعلاء بسبب التشابه الذي بينهما، واستعملنا الحرف الدّال على الظرفية مكان الحرف الدّال على الاستعلاء تبعا لذلك.

وهذا من طريق إجراء الاستعارة في الحرف، والقرينة الدّالة على عدم إرادة الظرفية الحقيقية وجود الفعل (أصلب)، إذ لا يقع (التصليب) داخل (الجذوع)، وحيث لا يتأتى تأويل ولا تضمين حكموا بنيابة حرف عن آخر على جهة الشذوذ لا على جهة القياس.

إذ يرى"ابن جني" في "الخصائص" أن الحرف لا يكون بمعنى الحرف في كلِّ موضع، وأن هذه قضية غير مسلمة في كلِّ الأحوال، وأنّ الأولى جعل الحرف بمعناه، واعتبار أنّ التجوز إنّما هو في الفعل. قال: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقعه دونه"(7)، وذلك أنهم يقولون أنّ (إلى) بمعنى (مع) في قوله تعالى : "مَنْ أَنْصَارِيْ إِلَى اللّهِ " الصف /14. أي (مع اللّه) ، ويقولون أنّ (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله تعالى : " لأُصَلِبَنَّكُمْ فِيْ جُذُوْعِ النَخْلِ" طه /71. أي: (عليها).

ثمّ أتى إلى كثير من الشواهد التي ساقها على استعمال الحرف بمعنى الحرف وخرجها على وجوه يبقى بها الحرف على معناه المعروف له، واعتمد في هذه الوجوه على التضمين ففي قوله تعالى : "أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ" البقرة /187، يقول أنت لا تقول (رفثت إلى المرأة)، وإنّما تقول (رفثت بها) أو (معها)، لكنّه لمّا كان (الرفث) هنا بمعنى (الإفضاء)، وكنت تُعدِّي (أفضيت) ب(إلى) كقولك (أفضيت إلى المرأة) جئت (بإلى) مع (الرفث) إيذانا وإشعارا بأنّه بمعناه.

ويرى "ابن القيم" أن جعل الحرف بمعنى حرف آخر أخذ بالظاهر(8)، وأنّ الطريقة المثلى عنده هي تضمين الفعل معنى الفعل، وهي طريقة سيبويه، وأشهر النحاة، وهي طريقة جليلة ودقيقة.

قال : "وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمّا فقهاء العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيُشربون الفعل المتعدّى به معناه، وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه، وطريقة حذّاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل، ولا يقيمون الحرف مقام الحرف. وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن "(9).

ومن المؤيدين لهذا المذهب " الزمخشري " في كتابه " المفصل "، و" أبو حيّان " في كتابه "الارتشاف"، و"الرضى" في كتابه "شرح الكافية". فهؤلاء اقتصروا في معاني الحروف على المعاني الحقيقية، ورجّحوا أنّ ما عدّاها من المعاني راجع إليها. فمثلا (الباء) عندهم للإلصاق فقط، وهو معنى لا يفارقها، ولهذا لم يذكرلها سيبويه غيره(10).

فوقوع (إلى) تارة بمعنى (مع)، وتارة بمعنى (في)، وتارة بمعنى (عند) راجع في التحقيق إلى معنى (الانتهاء)، لأنّ الفعل المقتضى للانتهاء مقدر حالا عن الاسم المذكور.

فنراهم يعملون لتقليل معاني الحروف، ويأتون إلى كثير من الشواهد التي يريد بها بعضهم أن يثبت للحروف معاني زائدة على معانيها الأصلية الكثيرة الدوران في كلام

الفصحاء، ويردّونها إلى المعاني المعروفة في الاستعمال، وكذلك فعل "السكاكي" في كتاب "المفتاح".

ويحسن أن نضرب لذلك مثلا: بالحرف (في) ونعرف ما قاله أصحاب هذا المذهب في معناه. يقول "سيبويه" "وأما (في) فهي للوعاء تقول (هو في الجراب)، و(في الكيس)، و(هو في بطن أمه)، وكذلك (هو في القبة)، و(في الدار)، وإنّ اتسعت في الكلام فهو على هذا"(11).

وفي" المقتضب "يقول "المبرد: "وأما (في) فإنّها للوعاء نحو: (زيد في الدّار)، و(اللص في الحبس)، فهذا أصله، وقد يتسع القول في هذه الحروف، وأن ما بدأنا به الأصل نحو قولك: (زيد ينظر في العلم)، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن" (12).

وكذلك يرى كل من "الزمخشري" و"الرضى" و"أبو حيّان" أنّها لا تخرج عن معنى الظرفية، وما عداها من المعاني راجع إليها، ففي "المفصل" يقول "الزمخشري" : (وفي معناها الظرفية كقولك : (زيد في أرضه)، وقوله تعالى : "لأُصَلِبَنَّكُمْ فِيْ جُذُوْعِ النَّخْلِ" طه /71. أنها بمعنى (على) عمِل على الظاهر، والحقيقة أنّها على أصلها لتمكّن (المصلوب في الجذع) تمكن الكائن في الظرفية فيه) (13).

أما " الرضى " فيرى أنّ الظرفية أصل ترجع إليه كلّ المعاني الأخرى للحرف (في) فيقول: (في) للظرفية إمّا تحقيقا نحو: (زيد في الدّار) ، أو تقديرا نحو: (نظرت في الكتاب)و(تفكّر في العلم)، و(أنا في حاجتك) لكون الكتاب، والعلم، والحاجة، شاملة للنظر، والتفكير، والمتكلم ،مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، وكأنها محيطة من جوانبها (14).

وكذلك قوله "عليه الصلاة السلام" (فِيْ النَّفْسِ المُؤْمِنَة ِمَائَةَ مِنَ الإبِلِ)، أي (في قتلها) فالسبب الذي هو (القتل) متضمن للدية تضمين الظرف للمظروف، وهذه هي التي يقال إنّها للسببية، وقد تأتي (في) بمعنى (إلى) في قوله تعالى :"فَرَدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ" إبراهيم/09. والأولى أن نقول هي بمعناها، والمراد التمكن، وقد تأتي أيضا (في) بمعنى (مع) في قوله تعالى: "فَادْخُلِيْ فِيْ عِبَادِيْ وَادْخُلِيْ جَنَّتِيْ" الفجر /29- 30. والأولى أن تكون بمعناها، أي حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى " أدخلي أيتها الروح في أجسام عبادي".

نقول أنّ (في) للظرفية حقيقية نحو: (المال في الكيس)، أو مجازا نحو: (زيد ينظر في العلم) هو مذهب كثير من المحققين في معنى (في)، وأنّها لا تكون إلاّ للوعاء حقيقة أو مجازا.

وعلى هذا النسق سار مذهب البصريين ، ومن تبعهم في بقية حروف الجرّ حيث يقول " العلاّمة الرضى ": " واعلم أنه إذا أمكن في كلّ حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته بأن يبقى على أصله الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب فلا تقول أنّ (على) بمعنى (من) في قوله تعالى : "الّذِيْنَ إِذَا اكْتَالُوْا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُوْنَ " المطففين /02، بل يضمن (اكتالوا) معنى (تحكموا) في الاكتيال و(تسلطوا) "(15).

وإذا صرف النظر إلى فن البيان رجاء أن يجد ما يزيد البحث وضوحا، وجدناهم يعدون من قبيل الاستعارة، استعارة حرف لمعنى حرف آخر، ولا يزيدون على أن يذكروا أمثلة قليلة لتعلم منها كيف تجري الاستعارة في الحروف.

وفي هذه الحالة فنحن محتاجون إلى معرفة معاني الحروف، وتفرّق بين المعاني التي وضعت لها الحروف على وجه الحقيقة، والمعاني التي تستعمل على وجه المجاز، وهذا ليس من شأن علماء البيان، وإنّما هو من شأن اللغوي الذي يبحث عن دلالات الألفاظ المفردة.

أما المذهب الثاني وهو مذهب الكوفيون وابن مالك، ومن تبعهم من بعض المتأخرين، يرون أنّ الحرف له عدّة معان موضوعة له على سبيل الحقيقة، وعليه فحرف الجرّ مشترك وضعا بين جميع ما ورد له.

ولا ينافيه ذكر النيابة في قولهم : ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض بلا شذوذ، وذلك لأنّهم لّما رأوا هذا المعنى المتبادر من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر حكموا بأنّ الآخر نائب، وإن كان كلّ منهما فيه حقيقة ففي قوله تعالى : " ولأُصَلِبَنَّكُمْ فِيْ جُذُوْعِ النَخْلِ " طه /71. يقال على مذهبهم أنّ (في) بمعنى (على)، ولا تجوز ولا شيء، وهم في ذلك ليسوا في حاجة إلى القول بالتضمين، أو إجراء الاستعارة في الحرف، لأنّ كون الحرف عندهم له معان كثيرة موضوعة له فهذا يكفي.

وقد وصف " ابن هشام "هذا المذهب بأنّه أقل تعسّفا، والمراد نفي التعسّف من أصله، وهذا ميل منه لمذهب الكوفيين، وبناء عليه فقد وضع جزءاً كبيراً من كتابه " المغنى في تعدد معاني الحروف اللغوية ".

وممن سار على طريقة الكوفيين " ابن قتيبة " حيث أورد في كتابه " أدب الكاتب " فصلا طويلا سمّاه " دخول بعض الصفات مكان بعض " ناقلا ما فيه عن كتاب المعاني لابن السكيت، وهو يريد بالصفات حروف الجرّ، لأنّها تنوب عن متعلقاتها إذا حذفت مثل: كائن أو مستقر، وابن قتيبة يعبّر بهذه التسمية عن رأي الكوفيين الذاهبين في هذه المسألة إلى أنّ بعض الحروف ينوب عن بعض كما سبق.

وهاهو " ابن قتيبة " يعقد بابا لذلك يقول فيه " باب زيادة الصفات " ويعدّ منه قوله تعالى : " تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ " المؤمنين /20، وقوله تعالى : " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ " العلق /01، وما تشابهه واعتبر أن الباء زائدة فيهما.

وممن سار على هذه الطريقة أيضا " ابن سيدة " في كتابه " المخصص " و" ابن مالك " و" السيوطي" في" همع الهوامع " وغيرهم، يقول " ابن مالك " في " ألفيته " مشيرا إلى تعدّد معاني (من) الجارّة :

بعض وبين وابتدئ في الأمكنة ❖❖❖ بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة

وزيد في نفي وشبهه فجل ❖❖❖ نكرة كما لباغ من مفرٌ

والأخذ بهذا المذهب، وإن كان فيه سهولة ويسر إلاّ أنّه يخلو من لذّة إعمال الفكر، والتعمق في الأسلوب، ويضع علينا قاعدة من أقوى ما امتازت بها البلاغة القرآنية، وما فيها من براعة وجمال تجعل للغة العربية أسبقية خاصة في قواعدها النحوية، واستعمالاتها المجازية.

ومن العلماء من وقفوا من هذه المسألة موقفا وسطا " ابن هشام " بعد أن يذكر مذهب البصريين، الذي ينعى على أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، وأنّ ما أوهم ذلك مؤّول على التضمين، أو الاستعارة في الحرف، وإلاّ فهو شاذ.

ويذكر مذهب الكوفيين الذي يعتبر من قبيل القياس ما اعتبره البصريون شاذا نراه يميل لمذهب الكوفيين ويجنح عن مذهب البصريين بقوله: وهذا. أيمذهب الكوفيين (أقل تعسّفا) (16)، والمراد نفي التعسف من أصله، إلاّ أنّه لا يسلم لهم هذه القضية تسليما، وإلاّ لجاز أنّ يقال: (كتب إلى القلم)، و(مررت في زيد)، وهكذا ".

فهو يحذّر من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها بقوله : " قولهم ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض، وهذا ما يستدلّون به ويتداولون، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع إدّعوا فيه ذلك يقال لهم لا تسلم أنّ هذا مما وقعت فيه النيّابة "(17). ثم قال في موضع آخر أن البصريين، ومن تابعهم يرون في الأماكن التي أدعيت فيها النيّابة أنّ الحرف باق على معناه، وأنّ العامل ضمن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف،لأنّ التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف (18).

ومن الباحثين المحدثين من يرى أنّ مذهب الكوفيين مذهب عملي بعيد عن الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما بلا حاجة تدعو إلى ذلك(19). ولا غرابة في أن يؤدي الحرف عدّة معانٍ مختلفة موضوعة كلّها وضعا على سبيل الحقيقة، كما أنّه لا غرابة في اجتماع عدّة حروف على معنى واحد من قبيل (الاشتراك اللفظي)، والقول بالتضمين يقتضينا أن

المعنيين أقدم في الاستعمال حتى يمكن اعتباره أصليا، وأيّهما المتأخّر حتّى يمكن اعتباره مجازا أو تضمينا، وإذا لم نستطع ذلك صعب علينا أنّ نحكم بأنّ واحدا فقط من تلك المعاني هو الحقيقي، وأن ما عداه هو المجازي .

أمّا أظهر الآراء وأقربها إلى التوسط أن نقول : إنّ ما ذكر للحرف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلّها من الحرف كالابتداء والبيان والتبعيض في (من)، والاستعانة والمصاحبة والسببية في (الباء) كان حقيقة في جميعها بطريقة الاشتراك اللفظي قرارا من التحكم إذ التبادر علامة الحقيقية.

ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك اللفظي كما في " جمع الجوامع "، لأنّ محله عند تعيين حقيقة أحد المعاني، وجهل الآخر لا عند تبادر الجميع، وإن لم يتبادر منها كالابتداء في (الباء) في نحو: (شربن بماء البحر)، والانتهاء فيها في قوله تعالى : " أَحْسَنَ بِيْ" يوسف /100.

فمذهب البصريين يمنع استعمالها في ذلك قياسا، فلا ينوب بعضها عن بعض، كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعض. وهم يؤولون ما أوهم ذلك تأويلا يقبله اللفظ من تضمين في الفعل كتضمين (شربن) معنى (روين) و(أحسن) معنى (لطف).

أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في "جذوع النخل" لتشبيهها بالظرف الحقيقي، بجامع التمكن في كل (وفي تخييل)، وأمّا من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذا، وهذا ما عليه جمهور النحاة والأظهر بقول البصريين : (إنّ الحرف له معان عديدة، لكن تلك المعاني لم يأت لها حرف آخر من حروف الجرّ، فمثلا (الباء) موضوعة للإلصاق والسببية والتعدية لا للمعاني المشهورة لغيرها).

ومنه نقول: أنّ الحروف لا تستعمل إلاّ في معانيها الشائعة في كلام الفصحاء، فإذا وقع كلام وظهر أنّه قد أنيب فيه حرف عن آخر، فإنّ هناك تضمينا، أو حذف كلمة يبقى به الحرف على حقيقته المعروفة في الاستعمال.

ووجدنا أنّ من كبار علماء النحو واللغة من استحسن هذا المذهب بل وأوجبه، ولما أخذت هذه القاعدة من نفس ابن القيم مأخذها بقوله : " وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن "(20).

فعلى هذا يمكن أن نقتصر في بيان الحروف على المعاني الحقيقية وإذا ما تعرضنا لما زاد على ذلك فمع بيان أنّها معان لم يوضع لها الحرف وحتى يظهر للجميع أنّ استعمال الحرف في هذه المعاني من الاستعارة التي لا تتم إلاّ بملاحظة علاقة ونصب قرينة. ونستطيع

أن نتعرف على المعاني الأصلية للحروف من نصوص علماء العربية، ومن تتبع موارد استعمالها وكثرة دورانها في الكلام الفصيح.

وحينئذ فقاعدة التضمين تغني عن قاعدة نيابة بعض الحروف عن بعض، وبهذا يكون للتضمين غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جرّ يستعمل مع فعل آخر فنكسب بذلك معنيين : معنى الفعل الأول، ومعنى الفعل الثاني الذي ذكر شيء من متعلقاته (21).

وعلى هذا كلّه نقول أنّ موضوع التضمين ظاهرة أسلوبية واحدة إلاّ أنهم اختلفوا في تفسيرها وتوجيهها وفي اصطلاحها، وعلى الرغم من ذلك فإن كتب النحو والبلاغة أقرّت بهما وعقدت لهما بابين مختلفين.

وقد أقرّ استعمال التضمين المجمع اللغوي في القاهرة بثلاثة شروط وهي:

1- تحقيق المناسبة بين الفعلين والتي تسمى العلاقة.

2- وجود قرينة تدلّ على المعنى الملحوظ مع الأمن من اللبس.

3- ملاءَمة التضمين للذوق العربي، ويوصي المجمع ألاّ يلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي، وما يلاحظ على قرار المجمع أنّه متعلق بالجانب البلاغي، كما هو مصرّح به (22).

فالجمع بين معنيي التضمين بالشروط السابقة هو الصحيح، لأن من أنكر الجمع بين الحقيقة والمجاز من البلاغيين كان يعتمد على خلاف افتراضي مع الأصوليين حول قرينة المجاز في الجمع بين الحقيقة والمجاز إنّما يتأتى على قول الأصوليين أنّ قرينة المجاز لا تشترط أن تكون مانعة، أما على قول البيانيين يشترط أن تكون القرينة مانعة فقيل : (التضمين حقيقة ملوحة لغيرها)(23)، وبهذا يصبح للعلم الجديد الذي يأتي من امتزاج النحو والمعاني كما يقول الدكتور" تمام حسان "مضمون، لأنّه يصبح شديد الارتباط بمعاني الجمل، ومواطن استعمالها، وما يناط بكلّ جملة منها من معنى (24).

كما أن تعدية الفعل ولزومه لا يصحّ أن يكون دليلا مقنعا على وقوع التضمين فهي عدوى وهمية وأدلة واهية منهارة ، كما يقول " عباس حسن " : (لأنّ العرب الفصحاء نطقوا بالفعل - أو ما يشبهه - متعديا بنفسه مباشرة، أو غير متعدٍ إلاّ بمعونة حرف جرّ معين فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول : إنّ هذا الفعل لم يتعدى إلى معموله إلاّ عن طريق التضمين بحجة أنّ هذا الفعل لا يعرف فيه التعدي إلاّ بهذه الوسيل !؟ كيف يقول هذا محتجا به مع أنّ الناطق بالفعل المتعدي- وشبهه - هو القرآن الكريم، أو العربي الفصيح الذي يحتج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج)(25).

ويرى الأستاذ " عباس حسن " أنّ الاسترسال في التضمين سيؤدي إلى نتيجة حتمية لكلّ ذلك ألاّ يوجد فعل- أو شبهه - مقصور على "التعدية"، ولا آخر مقصور على "اللزوم"، وهذه غاية الفوضى والإساءة اللغوية التي تحمل في ثناياها فساد المعنى (26).

وعلى هذه النقاشات المستفيضة والتي تدخل في الجدل أحيانا فإنّ ما عليه القدامى وجمهور المحدثين وإن اختلفوا في شيوعها واتساعها، فإنّ التضمين في العربية قائم وله فوائد أسلوبية تساهم كأداة في التفكيك اللغوي كما يسهم في تنمية اللغة وتوسع مجال التعبير.

ففائدته هي تأدية معنيين بلفظ واحد مع غاية الاختصار والإيجاز، لأنّ التضمين هو مفتاح من مفاتيح هذه اللغة الشريفة، وسرّ من أسرارها، يفترّ عن بديعة، ويفضي إلى لطيفة، وهو من طريف ما استودعته هذه اللغة نجواها، لأنّه أذهب في الإيجاز والاختصار وأجمع لخصائص الصنعة، وفيه من الإيماء والتلويح ما ليس في المكاشفة والتصريح، وذلك أحلى وأعذب.

والتضمين يجعل من اللفظ رعشات بيان من نور المادة اللغوية كأنه ينبوع يتدفق أو جدول ماء يترقرق، ليبدع معاني جديدة ويخلع على اللفظ أثوابا بهيجة، فمن أدام فيه النظر ثُم صبر ذاق لذّة الاستمتاع به، كالشهد من ذاق عرف.

والتضمين يمنح الفعل أو مشتقه معنى فوق معناه، والذي تضمنه بالرمز والإيماء من طريق يخفى ومسلك يدقّ، غير مصرّح بذكره، أو مكشوف ولا مفصح عن غرضه، كأنما يرسل في العبارة توهّجا من طاقته فيمنحها قوة تعلو باللغة سموّا، وتزكيها متعة كلما ازداد البصر فيها تأملا، فهو محيّر ولكن الحسن كذلك، والحمل على المعنى غور بعيد، ومذهب نازح فسيح ، متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به.

والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم، لأنّ ظاهرة التضمين جاء فيه بكثرة، كما أنّه خير ما يستشهد بآياته. والتضمين لا يختص بالأفعال، بل يأتي فيها وفي الأسماء التي في معناها، وفي الحروف، كما سيظهر لنا في الآيات القرآنية الآتية:

- قوله تعالى: " عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا " الإنسان 06. فهنا الفائدة من الآية هي الإيجاز والاختصار، وهذا مقصد من مقاصد اللغة العربية في الكلام الفصيح وفي الكلام المتين، وفي الكلام الذي ينظم نظما ونحو ذلك هذا الأفضل فيها أن يكون مختصرا، أمّا في الكلام الذي يكون فيه شرح وبسط ونحو ذلك هذا يكون واضحا للسامع بشكل أكبر، لكن بالنسبة للكلام الذي ينظم نظما أو يأتي بعبارة عربية فصيحة بليغة فإنّه غالبا ما يستخدم فيه الإيجاز والإيضاح، ومن أدوات الإيجاز والإيضاح ما يسمى" بالتضمين ".

فهنا في الآية الكريمة جاء الفعل (يَشْرَبُ) متعدّيا (بالباء)، فعادة الفعل (يَشْرَبُ) أن يُعدّى (بمن)، وقد عُدِّيَ هنا بحرف (الباء)، والسرّ في ذلك أنّ الفعل (يَشْرَبُ) تضمن معنى (يَرْوَى) فيكون المعنى :(عَيْنًا يَشْرَبُ مِنْهَا وَيَرْوَى بهَا عِبَادُ اللّهِ)، لأنّ (يُرْوَى) عادة تُعدّى (بالباء) في لغة العرب، فجاءت (الباء) لتلفت النظر إلى فعل لم يذكر ولكنّه مضمن بفعل (يَشْرَبُ)، فجاء الفعل (يَشْرَبُ) وحذفت (منها)، ثمّ حذف الفعل (يَرْوَى)وبقي حرف التعدية الذي يناسب الفعل الآخر وهو (بها)، فبقي في الآية الكريمة فعل وحذف الحرف الذي يتعدّى به، وبقي الحرف وحذف الفعل الذي يعدّي هذا الحرف، والآية باقية على معناها بأوجز عبارة وألطف إشارة وأفصح كلام.

- وقوله تعالى: " وَمَنْ يُرِدْ فِيْهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ " الحج /25. هنا في الآية الكريمة جاء الفعل (يُرِدْ) مُتَعَدِّيًا بالحرف (في) ونحن نعلم أنّ أصل الفعل (الإرادة) يتعدّى بنفسه ولا يحتاج إلى حرف حتى يُعَدِّيْه، فلمّا عُدِّيَتْ بحرف (في) هنا في الآية وهذا لتضمين فعل (يُرِدْ) معنى فعل (يَهُمَّ) الذي يناسب حرف الجرّ (في)، كما ذكر " ابن القيم " في كتابه " بدائع الفوائد " فيكون المعنى : " وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُلْحِدَ فِي البَيْتِ الحَرَامِ أَوْ يَهُمَّ فِيْهِ بِهَمٍّ سُوْءٍ وَظُلْمٍ وَإِلْحَادٍ فَإِنَّ اللّهَ سَيُذِيْقَهُ مِنْ العَذَابِ الأَلِيْمِ ".

يعني الله سبحانه وتعالى يريد أن يحذّر من جاء إلى هذا البيت الحرام،ويعتدي فيه بأي نوع من أنواع الاعتداء مهما كان هذا الاعتداء، أي إلحاد في البيت الحرام، أي أيُّ ميل عن سبيل الحق على الصراط المستقيم في البلد الحرام أمره يختلف ليس كغيره سيذيقه من العذاب الأليم، فمجيء (في) هنا ليدلك على معنى آخر نبّه عليه " ابن القيم "، ونبّه عليه غيره من أئمة أهل التفسير، وهو أن الإرادة هنا ضمنت معنى (الهمّ)، وهذا المعنى يدركه الأئمة رحمهم الله، ولذا يحرمون ويشددون وينكرون على من همَّ ولو مجرد الهمّ في الإلحاد بالبيت الحرام، وبالتالي جاءت بأوجز عبارة.

- وقوله تعالى: " وَآتُوْ اليَتَامَىْ أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَتَبَدَّلُوْا الخَبِيْثَ بِالطَّيِّبَ وَلاَ تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُم ْإِنَّهُ كَانَ حُوْبًا كَبِيْرًا " النساء /02. هنا في الآية الكريمة أصل الفعل (أَكَلُوْا) أن يتعدّى بنفسه ولكن هنا في الآية عُدّت فعل (الأَكْل) بحرف (إلى) لتضمين (الأَكَل) معنى (الجَمْع) و (الضَمّ)، فيكون المعنى:(وَلا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ وَلا تَجْمَعُوْهَا وَتَضُمُوْهَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ لِأَنّ ذَلِكَ إِثْمٌ عَظِيْمٌ).

فالكلمة التي تناسب السياق وتناسب الحرف الذي عُدّي به هذا الفعل هو (الجَمْعُ) و(الضَمُّ) ، فهنا المقصد من الآية ليس النهي عن مجرّد الأكل فقط ، وإنّما النهي عن أي

ضرر وإضرار بأموال الأيتام حتى لو لم يكن أكلا، وهذا المعنى دلّ عليه حرف (إلى)، فجاء النهي أيضا عن مجرّد (الجَمْعُ) و(الضَمُّ) الذي فيه إضرارا لهؤلاء الأيتام.

فالنهي عن جميع الأحوال التي فيها شيء من الإضرار لأموال الأيتام كائنا ما كان هذا الإضرار بأي طريقة كانت فإنّ اللّه عزّ وجلّ حرّم هذا الإضرار أشدّ التحريم بأي نوع كان هذا (بالأَكْلِ) أو بغير (الأَكْلِ)، ومنه نلاحظ أنّ الآية الكريمة جاءت هي الأخرى بأوجز عبارة واختصار، وهذه هي فائدة التضمين .

- وقوله تعالى: " وَنَصَرْنَاهُ مِنْ القَوْمِ الذِيْنَ كَذَّبُوْا بآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوْا قَوْمَ سُوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِيْنَ " الأنبياء /77.هنا في الآية الكريمة أصل الفعل (نَصَرَ) أن يتعدّى ب(على) ، والآية هنا أعدّت فعل (نَصَرَ) بحرف (من) لتضمين (نَصَرْنَاهُ) معنى (الانْتِقَامِ)، (فالنَصْرُ) هنا متتبع للانتقام من الكفّار والانتصار عليهم والنصر مسند إلى اللّه تعالى وفي هذا تهويل الأمر، وكان (النَصْرُ) مضمنا معنى (الانْتِقَامِ) لأنّ الإصرار على تكذيب الحق والانهماك في الشرّ والفساد مما يوجب الهلاك قطعا، ولذا جاءت (من) مع (نَصَرَ) لتدلّ على أنّ مع النصر انتقام اللّه منهم.

فاللّه - سبحانه وتعالى- عُدّي هذه الكلمة " ونصرناه من القوم " عدّاه بحرف (من) ليبين لك أنّه ليس انتصار مجرّد ، لم يكن هذا نصر لنبيٍّ على قومه، وإنّما انتصار فيه (انْتِقَامُ)، أي " نصرناه على القوم وانتقمنا منهم " فهو انتصار متضمن للانتقام لأنّ (من) هنا يناسبها (الانْتِقَامِ) في مثل هذا السياق، ومنه نلاحظ أيضا أنّ الآية باقية على معناها بأوجز عبارة.

- وقوله تعالى : " قَدْ يَعْلَمُ اللّهُ الذِيْنَ يَتَسَلَّلُوْنَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيْبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيْبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ " النور /63. هنا في هذه الآية الكريمة أصل الفعل (يُخَالِفُوْنَ) أنّه يتعدّى بنفسه، ولكن جاء في الآية متعدّيا (بعن)، وهذا لتضمين فعل (المُخَالَفَةِ) معنى (الإِعْرَاضِ)، والمعنى أنّه تعالى يعلم من ينسحبون من مجلس الرّسول عليه السلام لائذين بعضهم ببعض بقوله : " فَلْيَحْذَرِ الذِيْنَ يُخَالِفُونَ الرَّسُوْلَ وَيَعْرَضُوْنَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيْبَهُمْ مِحْنَةُ الدُّنْيَا أَوْ يُصِيْبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ فِيْ الآخِرَةِ ".

والضمير في (أَمْرِهِ) للّه تعالى فإنّه الآمر له في الحقيقة أو للرّسول فإنّه المقصود بالذّكر، فسرّ مجيء (عن) هنا في قوله تعالى هي لتضمينها معنى (الإِعْرَاضِ)، أو جاءت للدلالة عن الفعل المحذوف وهو (الإِعْرَاضِ)، وبالتالي جاءت الآية الكريمة في أتمّ اختصارها وإيجازها.

ومن التضمين في الأسماء فسّر " الزمخشري " قوله تعالى : " حَقِيْقٌ عَلى أَنْ لا أَقُوْلَ عَلى اللّهِ إلاَّ الحَقِّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ " الأعراف /105. هنا في الآية الكريمة جاء الاسم (حَقِيْقٌ) متضمن معنى الاسم (حَرِيْصٌ) ليفيد أنّه محقوق بقول الحقِّ وحريص عليه (27).

ومن التضمين في الحروف قوله تعالى: " الذِيْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِيْ سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلى العَرْشِ الرَّحْمَانُ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيْرًا " الفرقان /59. هنا في الآية الكريمة جاءت (الباء) متضمنة معنى (عن) في قوله (فَسْئَلْ به)، أي: (فَسْئَلْ عَنْهُ) : أي عن الذي خلق السّماوات خبيرا (28)، أي : عالما وهو اللّه - عزّ وجلّ- أو غيره، أي : فسئل عنه رجلا عارفا يخبرك برحمته.

ومنه نكون قد بيّنّا لكم فائدة التضمين في القرآن الكريم، ووقوعه في الأفعال وفي الأسماء وفي الحروف وما يحتويه من معان كثيرة.

ونلخص ما ورد على أنّ التضمين هو باب رائع ودقيق من أبواب البيان القرآني الذي يحوي الاتساع في المعاني وبلاغة النظم والتعبير باللفظ اليسير عن المعنى الكبير.

الهوامش

(1). تيسيرات لغوية، ص81.

(2). مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص180.

(3). الخصائص، 308/2.

(4). الأشباه والنظائر، 219/1.

(5). شرح الأشموني للألفية، 95/2.

(6). الخصائص، 310/2.

(7). الخصائص، 306/3.

(8). بدائع الفوائد، 21/2.

(9). المرجع نفسه، 21/2.

(10). همع الهوامع، 20/2.

(11). الكتاب، 307/2- 308.

(12). المقتضب، 139/4.

(13). المفصل، 20/8.

(14). شرح الرضى على الكافية، 327/2.

(15). المرجع نفسه، 345/2.

(16). مغنى اللبيب، 111/1.

(17). المرجع نفسه، 111/1.

(18). المرجع نفسه، 656/2.

(19). النحو الوافي، 414/2.

(20). بدائع الفوائد، 21/2.

(21). معاني النحو، 14/3.

(22). النحو الوافي، 594/2.

(23). المرجع نفسه، 568/3.

(24). اللغة العربية مبناها ومعناها، ص337.

(25). النحو الوافي، 594/2- 595.

(26). المرجع نفسه، 595/2.

(27). الكشّاف، 137/2.

(28). الفريد في إعراب القرآن المجيد، 637/3.

قائمة المصادر والمراجع

1/- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق : نايز ترحيني، ط/2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1993.

2/- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق : بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق .

3/- تيسيرات لغوية، شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، مصر.

4/- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح، تحقيق : محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952.

5/- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد : ط/1، دار الكتاب، بيروت.

6/ شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1979.

7/- الفريد في إعراب القرآن المجيد، حسن ابن أبي العز الهمداني، تحقيق : محمد حسن النمر وفوائد علي مخيمر، ط/1، دار الثقافة، الدوحة - قطر، 1991.

8/- الكتاب، سيبويه، عمرو ابن عثمان بن قنبر، تحقيق : اميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت.

9/- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق : مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.

10/- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب.

11/- معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1984.

12/- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق : مازن المبارك، محمد علي عبد الله، طبعة دار الفكر، بيروت.

13/- المفصل في علم اللغة، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، تحقيق : محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت.

14/- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1962.

15/- النحو الوافي، عباس حسن، ط/4، دار المعارف،مصر.

16/- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ط/1، دار السعادة، القاهرة.

دوريات

17/- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول، سنة 1934.